

الجهة الشعبية تولى إهتمامها، في الوقت الراهن، لتصعيد المقاومة المسلحة»، وقال: «نحن لسنا ضد فكرة حكومة المنفى بالطلق، لكن يجب دراستها بعمق، وعلى جميع الاصعدة، الفلسطينية والعربية والدولية. نحن لسنا متشجعين لهذه الفكرة في الوقت الراهن» (الهدف، نيقوسيا، ١٩٨٨/١/٤). وحذر الأمين العام للجهة الديمقراطية، نايف حواتمه، من طرح فكرة حكومة المنفى في وقت مبكر، موضحاً أنه ليس لها وظيفة سياسية في هذه الفترة، بل ان لها آثاراً سلبية تترتب على طرحها في الوقت الراهن، وحددها بثلاث نقاط أساسية، هي:

أولاً: انها تفتح معركة جانبية في صفوف الرأي العام الفلسطيني، والعربي، والدولي، حول شعار حكومة أو لا حكومة.

ثانياً: انها تبعد جزءاً من الجهد الفلسطيني، حيث يجب أن تكون كل الجهود منصبة على دعم الانتفاضة وتطويرها.

ثالثاً: ان هناك أكثر من ١٣٠ دولة تعترف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وم.ت.ف. عضو في كل التكتلات الجبهوية في الأمم المتحدة، ولسنا في حاجة، الآن، إلى خلافات حول الاعتراف، أو عدم الاعتراف، بالحكومة المؤقتة، «ولهذه الاسباب الثلاثة تم وضع هذه الفكرة على الرف، حيث لا وظيفة ايجابية لها، بل لها انعكاسات سلبية» (مقابلة مع نايف حواتمه، المجاهد، الجزائر، ١٩٨٨/١/٦).

ولاحظ المراقبون أن موضوع حكومة المنفى لم يطرح في اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني الاستثنائي الذي عقد في بغداد، من ٧ - ١٩٨٨/١/٩، برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، عبد الحميد السائح، وحضور ياسر عرفات، حيث خصصت هذه الدورة للبحث في الانتفاضة الشعبية، ومناقشة ما حققته من إنجازات، وما تحتاج اليه من دعم وإسناد. وقد استمع المجلس إلى مداخلة عرفات بهذا الشأن، وأجمعت المداخلات والمناقشات على ضرورة دعم وإسناد هذه الانتفاضة. ودعا البيان الختامي لاجتماعات المجلس المركزي، «إلى سرعة عقد المؤتمر الدولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة الدول

ورأت أوساط صحفية فلسطينية أن «أوان تشكيل الحكومة لفلسطين، قد اقترب، وأن تشكيل الحكومة سيسهم في تخطي عقبات دولية وغير دولية» (حسن البطل، فلسطين الثورة، نيقوسيا، ١٩٨٨/١/٧).

رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، أوضح في مؤتمر صحافي عقده في تونس، «أن المنظمة تدرس، بجدية، مشروع تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة»، وأنه «طلب من رئيس اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني دراسة المشروع من كل جوانبه، القانونية والسياسية» (المصدر نفسه). وثمة من يربط بين الاعلان عن دراسة المنظمة لفكرة تشكيل الحكومة وبين فكرة عقد المؤتمر الدولي الخاص بالشرق الأوسط، لا سيما وأن المنظمة، وبعد ما حققته الانتفاضة من إنجازات، «لم تعد في مسيس حاجة إلى البحث عن مكان لها في المؤتمر الدولي المقترح، بل لعل هذا المؤتمر أصبح في حاجة إلى حضور م.ت.ف. ذلك أن مؤتمراً دولياً بدونها يصير مثل نكتة سياسية دولية. ولكن لحضور حكومة م.ت.ف. المؤتمر الدولي معنى سياسياً معيناً؛ فالتفاوض سيتم بين حكومات، وهكذا يتحقق شعار م.ت.ف. القائل بالحضور إلى المؤتمر الدولي علي قدم المساواة في الحقوق وفي الاعتبارات أيضاً» (البطل، مصدر سبق ذكره، ١٩٨٨/١/١٤).

وعلى الرغم من معارضة بعض الاوساط السياسية لفكرة قيام حكومة فلسطينية في المنفى، في الظروف الراهنة؛ فقد وجدت تلك الاوساط، في فكرة التناقض بشأنها، أمراً يبرره التفاوض الكبير بوقائع الانتفاضة، ونتائجها، ودنوساعة الاستعداد لتحمل تبعات السيادة الوطنية. وفي هذا السياق، ذكرت أوساط سياسية فلسطينية أنه «حتى حين يغلب الرأي القائل، بأن تشكيل حكومة كهذه أمر سابق لأوانه، فهذا لا يلغي المغزى العميق للظروف التي سمحت بالتفكير بها في هذا الوقت، وما يحمله التفكير من دلالة على تعاطف الثقة بالنفس ورسوخ التفاوض بالنصر (فيصل حوراني، الحرية، ١٩٨٨/١/١٠).

الجبهتان الشعبية والديمقراطية، عارضتا، تشكيل حكومة في المنفى، واعتبرت طرح الموضوع، سابقاً لأوانه. وفي هذا السياق، أكد الأمين العام للجهة الشعبية، د. جورج حبش، «أن